الأنباء
الجمعة 5 ابريل 2013

ميقاتي يعتذر عن عدم قبول أي تكليف.. وتمام سلام في السعودية

الاستشارات النيابية اللبنانية لاختيار رئيس الحكومة تنطلق اليوم وجنبلاط للحريري: «لن أدعك تزعل هذه المرة!»

رئيس الحكومة المستقيل نجيب ميقاتي مستقبلا السفير السعودي علي العسيري في السراي امس (محمود الطويل)

اسم رئيس الحكومة اللبنانية مازال لغزا، لكن ثمة اعتقاد ان كلمة السر التي ينتظرها الجميع ستصل قبل مباشرة رئيس الجمهورية ميشال سليمان استشارة النواب حول اي رئيس للحكومة يختارون صباح اليوم، طبعا الا اذا نجحت المساعي في تأجيل الاستشارات اسبوعا بأمل الاتفاق على مرشح توافقي.

قوى 14 آذار تنتظر هذه الكلمة من الرياض، حيث الرئيس سعد الحريري الآن، وقوى 8 آذار تتوقعها بالبريد الاقليمي الذي اطلت طلائعه امس بالقصف الجوي السوري لاراضي بلدة عرسال اللبنانية ثم بقذائف الهاون على منطقة القاع المجاورة، ما يؤكد حجم تأثير توازن القوى في سورية على اوضاع لبنان السياسية، ومنها تحديدا تسمية رئيس الحكومة المكلف ومن ثم تشكيل الحكومة.

معطيات قوى 14 آذار ترجح واحدا من اثنين: النائبة بهية الحريري والنائب تمام سلام، وكلاهما يحظى بقبول الرئيس نبيه بري، وربما حزب الله الذي قد يمتنع نوابه عن التسمية في حين يعارضها العماد ميشال عون بشدة.

في هذا الوقت، غادر نائب بيروت تمام سلام المرشح الاكثر حظا لرئاسة حكومة الانتخابات النيابية الى المملكة العربية السعودية للقاء الرئيس سعد الحريري وطلب دعمه.

وعاد سلام الى بيروت بعد الظهر ليواصل اتصالاته ومشاوراته، اما نائب رئيس مجلس النواب عضو كتلة المستقبل فريد مكاري فقد كشف في حديث متلفز ان تمام سلام هو المرشح الاقوى لدى 14 آذار، وقد امل ان يوافق عليه الفريق الآخر.

ويحظى سلام بدعم النائب وليد جنبلاط.

بدوره، اعلن رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي اعتذاره سلفا عن عدم قبول اي تكليف بتشكيل الحكومة الجديدة مع شكره الصادق لكل من يسميه للتكليف، موضحا انه لا يستطيع قبول هذا الشرف الا اذا توافرت له النسبة الاكبر والاوفر من اجماع جميع الاطراف ومن جميع الشركاء في الوطن، حيث لا مجال للنجاح الا بتعاضد الارادة الوطنية بأكثرية مكوناتها.

وفي بيان اصدره، لفت ميقاتي الى انه حين تقدم باستقالته قبل ايام خلت ايمانا منه بضرورة كسر الجمود في الحركة السياسية، كان يدرك انه ومن خلال هذه الاستقالة يطمح لفتح نافذة، بل فتح كل الابواب امام عودة التلاقي بين كل الفرقاء السياسيين، بل بين جميع المواطنين من اجل تحقيق صحوة وطنية شاملة تواجه كل المخاطر التي تهدد وطننا وتبعده عن حافة الهاوية.

واشار ميقاتي الى انه، وعلى مدى ترؤسه للحكومة، حرص على عدم الانجرار الى اي اصطفاف يؤدي الى زيادة الشرخ بين اللبنانيين، وقد كان له شرف التعاون مع كل مكونات الحكومة ومن هم خارجها بروحية المسؤول.

وشدد ميقاتي على انه اليوم اكثر من اي وقت مضى مازال يدعو كل الفرقاء الى التزام مبادئ الوفاق الوطني الصادق حتى يتمكنوا جميعا من اخراج لبنان من انواء العاصفة، وذكّر انه اكد مرارا ان اي حكومة ستتشكل يجب ان تكون حكومة انقاذ وطني تتمثل فيها كل المكونات السياسية للنسيج اللبناني.

ودعا ميقاتي الجميع للسعي للتكافل والتعاضد وتغليب مصلحة لبنان الواحد الموحد، متمنيا التوفيق والنجاح لمن سيتحمل هذه المسؤولية.

على اي حال، يبقى السؤال عما سيكون عليه الوضع بعد التكليف والشروع بالتأليف، فأي حكومة ستشكل سياسية او حيادية انتخابية وبموجب اي قانون، بعد الموقف الماروني الرافض لقانون الستين كنسيا، وموقف 14 آذار والوسطيين المنكر لشرعية وميثاقية المقترح الارثوذكسي.

من جانبه، تقدم مفوض العدل في الحزب التقدمي الاشتراكي نشأت حسنية الى وزارة الداخلية بأسماء مرشحي الحزب في جبل لبنان والبقاع وعددهم سبعة.

وردا على سؤال، قال الحسنية ان هذا الاجراء هدفه منع حصول الفراغ النيابي، وانه ليس ردا على بيان بكركي الذي دعا وزير الداخلية الى وقف تقبل الترشيحات على اساس القانون الحالي.

ولوحظ ان لائحة الترشيحات لم تشمل الوزير غازي العريضي نائب بيروت ولا نائب الشوف مروان حمادة.

ورد عدم ترشح العريضي الآن الى اسباب شخصية.

في المقابل، اكدت مصادر 14 آذار لـ «الأنباء» ان جنبلاط اكد في اتصال هاتفي مع الرئيس سعد الحريري انه لن يدعه يزعل هذه المرة، وانه سيكون الى جانبه من دون مخاصمة الآخرين، ما عكس تمسكه بالوسطية.

● بيروت عمر حبنجر

قيادي في 14 آذار لـ «الأنباء»: المجتمع الدولي يرفض حكومة لحزب الله والأرجحية لحكومة الثلاثة أعشار

لم يعد حزب الله قادرا على ان يكرر تجربة عام 2011 لتشكيل اكثرية لصالحه وفرض حكومة تلائم اجندته، هذا ما يراه عضو في 14 آذار في تحليل لـ «الأنباء»، مضيفا ان حزب الله يرى ان من مصلحته اعادة تكليف الرئيس نجيب ميقاتي لتشكيل حكومة على اساس شروطه في طليعتها الجيش والشعب والمقاومة.

ومن هذه الشروط التمديد للواقع القائم والحفاظ على النمط الرسمي مثلما كانت عليه الأمور منذ مطلع 2011.

والحزب بين مسايرة النائب جنبلاط وممارسة الضغوط عليه وهو سيتعامل بمعيار شبيه مع رئيس الجمهورية ميشال سليمان.

وإذا رسا التفاهم على حكومة انتخابات فإن حزب الله سيوافق على تكليف الوزير الأسبق عدنان القصار تشكيل الحكومة مع ان الحزب يميل في معادلة مماثلة الى الوزير الأسبق بهيج طبارة الأمر الذي ترفضه 14 آذار رفضا قاطعا.

وأضاف: إذا حسم حزب الله أمره في هذا الاتجاه فإن رئيس مجلس النواب نبيه بري والعماد ميشال عون سيمشيان معه في ذلك، وأي سيناريو يريده حزب الله بطريقة التفافية سيوكل إلى عون المطالبة به او الاعلان عنه.

حزب الله منصرف الى الهم السوري خصوصا تورطه العسكري والمباشر في الدفاع عن الرئيس بشار الاسد.

ومن هنا يعمل حزب الله على حماية واقعه في الداخل اللبناني وإبعاد التوتر والتفجير مع الاطراف اللبنانية الأخرى.

وسيعتمد حزب الله على التصعيد السياسي والتهديد الكلامي وعلى عون لتحقيق اكبر مقدار من المطالب وحماية المصالح الحيوية في آن معا.

لم تتضح بعد الصورة المتعلقة بمن سيكون الرئيس المكلف وقد تؤجل الاستشارات النيابية بعض الوقت. وقال ردا على سؤال إن الدول حريصة على ألا يتشكل ما يعرف بحكومة حزب الله وهي قد لا تقف ضد حكومة لحزب الله يده الفاعلة انما بشكل مستتر اقله يرضى حزب الله عنها من دون ان يشارك فيها علنا.

فالدول العربية والغربية تركز على تحييد لبنان عن الصراع السوري وعلى إبقاء المؤسسات قائمة سياسيا واقتصاديا وأمنيا بالحد الأدنى المقبول والمنطقي.

وبين الطروحات الأساسية حكومة 3 شعرات اي 10 لقوى 8 آذار و10 لقوى 14 آذار و10 للرئيس سليمان والرئيس المكلف والوسطيين النائب جنبلاط وثمة تركيبة مماثلة تجمع بين الحكومة الحيادية والحكومة السياسية بما ان رئيسها وأعضاءها لن يترشحوا للانتخابات اقله من حيث المبدأ.

ويمكن الانطلاقة من تركيبة مماثلة بما انه لا اكثرية قائمة وان جنبلاط وميقاتي ومعهما الوزيران محمد الصفدي وأحمد كرامي يعدون 10 نواب اي انهم بيضة القبان ومن سيرجحون الدفة في هذا الاتجاه او ذاك.

● بيروت ـ ناجي يونس

مصادر وسطية: عتب على بيان بكركي لعدم التشاور مع رئيس الجمهورية

علقت مصادر وسطية لـ «الأنباء» على البيان الذي صدر في أعقاب اللقاء التشاوري للقيادات المارونية في بكركي ورأت ان ما تضمنه البيان ينسجم من حيث المبدأ مع ما سبق وأكده رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان لجهة استحالة السير بمشروع اللقاء الارثوذكسي للانتخابات كونه يتعارض مع الدستور، وكذلك بالنسبة لوجوب التوافق على قانون انتخابي يحظى بتأييد جميع الأفرقاء.

وقالت المصادر: «اذا كان المضمون مقبولا إلا انه من حيث الشكل لم يكن موفقا، لأن توجها وموقفا كهذا كان يجب ان ينسق سلفا مع رئيس الجمهورية، المعني المباشر بانتظام عمل المؤسسات والحفاظ على الدستور، وبالتالي الالتزام بالاستحقاقات الدستورية، فمن حيث الشكل لم يكن اللقاء موفقا».

وأوضحت المصادر ان ما صدر عن الاجتماع اذا كان الهدف منه دفع الافرقاء إلى إعادة البحث للتوافق على قانون الانتخاب فهذا أمر مرحب به.

ولفتت المصادر إلى ان الاستشارات النيابية لتسمية رئيس جديد للحكومة يكلف تأليف الحكومة العتيدة والتي تبدأ عصر اليوم، مازالت في موعدها ولا نية لتأجيلها لأن ما لم يستطع الافرقاء التوافق عليه في اسبوعين لن يتم التوافق عليه في يومين.

● بيروت: داود رمال

أمر الله إيشلر ـ مستشار رئيس الوزراء التركي

القوى الناشئة وتحديات دول الثورات العربية

«الجزيرة نت» ـ عندما انهار الاتحاد السوفييتي السابق في بداية تسعينيات القرن الماضي برزت الولايات المتحدة الأميركية كقطب أوحد.

وفي الواقع، فإن الانفراد الأميركي بالساحة الدولية خلال هذه الفترة قابله صعود أوروبا واليابان اقتصاديا، ثم تبعتهما الصين فيما بعد.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين وجدت الولايات المتحدة نفسها مجبرة على الدفاع عن هيمنتها العالمية، فرجحت استخدام القوة العسكرية في التعامل مع بعض الأزمات ذات التأثير الإقليمي والدولي، مثلما حصل في العراق وأفغانستان.

وقد أدى ذلك الى مزيد من التراجع في القوة الأميركية على المستوى الدولي في عهد المحافظين الجدد، وبرزت في المقابل دول عديدة كالصين والبرازيل والهند وكذلك تركيا وجنوب أفريقيا وروسيا كلاعبين مؤثرين في أقاليمهم وفي العديد من القضايا والملفات الدولية.

وهكذا أصبح كل من الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية والمحيط الهندي مناطق تنشأ فيها موازين قوى جديدة تحدد طبيعة دينامية العلاقات الدولية المستقبلية. وقد ترتب على صعود القوى الناشئة بالشرق الأوسط عدة تأثيرات إقليمية على المستويات السياسية، والاجتماعية.

فعلى الصعيد السياسي، كان لصعود القوى الناشئة في المنطقة انعكاس سياسي على المستوى الإقليمي، ويرتبط هذا الانعكاس بدوره بطبيعة المشروع الذي تحمله أو تسعى إلى تحقيقه هذه الدول، فمنها ما يحمل أجندة اقتصادية إنمائية تحقق الازدهار والرقي للمنطقة، ومنها ما يسعى إلى تحقيق أطماع توسعية، ومنها ما يسعى إلى تحقيق أجندات أيديولوجية.

وبقدر ما تأخذ هذه الأجندات مصالح الدول الإقليمية الأخرى بعين الاعتبار، وتعمل على توسيع دائرة المصالح المشتركة وتحقيق الازدهار والرفاهية ومطالب شعوب دول المنطقة، بقدر ما تكون أكثر قدرة على ترك تأثيرات إيجابية تترك انعكاساتها ليس على المستوى السياسي من حيث الفكر والتطبيق والعلاقات الثنائية بين الدول فحسب، وإنما من حيث الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية أيضا.

وعلى الصعيد الاجتماعي، انعكس صعود القوى الناشئة على الخارطة الاجتماعية الإقليمية، لاسيما أن شعوب المنطقة تشترك في العديد من العادات والتقاليد والأعراف ناهيك عن التاريخ المشترك.

وعليه، فبقدر ما تكون هذه القوى الناشئة قادرة على تحقيق النجاحات داخليا على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بقدر ما تكون مصدرا للإلهام الإيجابي الساعي إلى تحقيق الاندماج والتعايش بين الفئات المختلفة في جو من السلام والاستقرار والازدهار.

وبقدر ما تنزع هذه القوى الناشئة إلى الأيديولوجيا وإلى الصدام بدلا من الحوار، بقدر ما تكون مصدرا لتصدير الأزمات الاجتماعية في المنطقة، والانقسامات الطائفية والعرقية والتوترات المذهبية التي تعمق من المشاكل في الاستقرار وتحقيق الازدهار وتطلعات الشعوب.

والواقع أن هنالك ثلاثة تحديات رئيسية بشكل عام تواجهها الدول العربية التي شهدت تبدلا في نظامها السياسي نتيجة الثورات، وهي:

1. التحدي السياسي

إن الديموقراطية هي لعبة بقواعد، ومن دون هذه القواعد تتحول إلى فوضى، فاللعبة الديموقراطية تتطلب إقرار الخاسر بالخسارة في الانتخابات، وقيام الفائز باستيعاب الخاسر وإعطائه الضمانات اللازمة ضمن هذه اللعبة.

وما يحصل الآن أنه لا يوجد في بعض الدول إقرار بالخسارة في الانتخابات، وتوجد عملية مقاومة للنتائج التي أفرزتها صناديق الاقتراع، ولهذا من الطبيعي أن يؤدي ذلك الى شلل بل وتراجع في الوضع العام نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي الذي خلفته.

وقد زاد من تعقيدات الوضع انكفاء كل طرف في المربع الأيديولوجي الخاص به بدل البحث عن حلول وسط، حيث بلغ الاستقطاب الأيديولوجي قمته لاسيما بين الإسلاميين والعلمانيين أو الليبراليين.

إن المعارضات الطارئة التي تبحث عن مكاسب سياسية بحتة غير بناءة، ولا تمتلك حس المسؤولية في وقت قد يتعرض له البلد برمته إلى الانهيار.

أما الفائزون فإن نقص الخبرة لديهم قد يولد ضعفا في الأداء السياسي، وهو ما من المفترض أن يدفعهم إلى البحث عن توسيع دائرة التحالفات والتفاهمات مع المكونات الأخرى والبحث عن الكفاءة لتجاوز المعضلة الحالية.

2. التحدي الاقتصادي

تعد الأوضاع الاقتصادية في كل هذه الدول العربية صعبة جدا، وبسبب حالة عدم الاستقرار السياسي، فإن الوضع الاقتصادي في تراجع من ناحية الدخل القومي ومن ناحية الاحتياطيات الأجنبية، ومن ناحية التشغيل والدورة الاقتصادية. وهذا يعني أن أحد الأسباب الذي انتفض من أجلها الناس لايزال حاضرا في المعادلة، بل وقد يهدد بانهيار الدولة برمتها.

ومشكلة العامل الاقتصادي أنه يؤثر في العوامل الأخرى، فإذا ما تردى الاقتصاد، فإنه يزيد من تأزم الوضع السياسي في البلاد، كما أنه ينعكس بشكل سلبي أيضا على الوضع الاجتماعي مما يفاقم من المشاكل الأمنية بطبيعة الحال.

3. التحدي الأمني

وبسبب ثنائية (غياب الاستقرار السياسي وتدهور الوضع الاقتصادي) أو عدم تحسنه، مترافقا مع تجاذب واستقطاب أيديولوجي ولعبة ديموقراطية من دون قواعد، فإن الجانب الأمني يتدهور بسرعة.

ويؤدي ذلك بدوره إلى فشل في استيعاب المسلحين أو مواجهتهم. كما ينعكس الوضع السياسي والاقتصادي على الجانب الاجتماعي فيؤدي إلى ازدياد العصابات والمجموعات المنتفعة من هذا الوضع، وتصبح هناك دائرة مفرغة تغذي فيها كل هذه العوامل بعضها البعض.

ومن جهة أخرى، ثمة تحديان اساسيان أمام العلاقات الثنائية، هما:

1ـ ان القوى الناشئة في المنطقة لا توجد لديها أجندات متناسقة وإنما متضاربة، وفيما يسعى عدد منها لتأمين الاستقرار في المنطقة بما يلبي طموح الشعوب، فإن سياسة البعض الآخر تعتمد في الأساس على خلق حالة من عدم الاستقرار وعلى الاستثمار في حروب اقليمية أو حروب بالوكالة وذلك لمصالح قومية.

وفي ظل هذا التناقض في الأجندات الإقليمية، فإن الدول العربية التي شهدت ثورات مؤخرا ستكون عرضة لتجاذب إقليمي ودولي، وهو أمر غير صحي ولا يساعد هذه الدول على تجاوز المحنة التي تعاني منها في ظل الظروف الدقيقة التي تمر بها.

2ـ ستجد الدول العربية التي شهدت ثورات صعوبة في تحقيق توازن في علاقاتها الثنائية مع القوى الإقليمية الفاعلة حاليا في ظل الخوف من أن يؤدي التقارب من بعض هذه الدول إلى انعكاسات داخلية أو خارجية سلبية، أو لأن أي علاقة من هذا النوع سينظر إليها على أنها معادلة صفرية من القوى الإقليمية نفسها.

دروس التجربة التركية

في الوقت الذي شهد فيه العالم العربي ربيعه ـ إن صح التعبير ـ عبر الشوارع والميادين، شهدت تركيا ربيعها عبر الصناديق، حيث تجلت إرادة الشعب بإطاحة اللاعبين السياسيين الفاشلين وإبراز لاعب سياسي جديد هو حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، السياسي الذي رأس بلدية إسطنبول لمدة أربع سنوات ونصف السنة، وحقق إنجازات كبيرة خلالها رغم محاولات الحكومة المركزية عرقلة جهوده مما أكسبه سمعة طيبة ومصداقية لدى الشعب التركي.

ومن أهم عوامل نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية وأردوغان في الحكم، الابتعاد عن الشعارات السياسية والوعود الخيالية أو غير العملية، والاهتمام بإنجاز ما يريده الناس من خلال حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية، وتحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى دخل الفرد.. إلخ.

لقد ترفع حزب العدالة والتنمية ومعه أردوغان عن الخوض في مسائل هامشية أو الانجرار وراء لعبة الاستقطابات الأيديولوجية، وركز على المهمة الأساسية التي تم انتخابه من أجلها وهي تغيير وضع البلاد والمواطنين إلى الأفضل، كما تم إعطاء السياسات الداخلية الأولوية، مما سمح لنا فيما بعد بالانفتاح والتواصل بشكل قوي في السياسة الخارجية مع الإقليم والعالم.

وقد أدى هذا التسلسل في حل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد الى نقلة نوعية لم تشهدها من قبل على الإطلاق، واستطعنا خلال عشر سنوات فقط إنجاز ما كان الآخرون يعجزون عن تحقيقه خلال عقود طويلة من الزمن من خلال التركيز على تلبية «ما يريده الشعب».

إن المنطقة الآن تعيش مرحلة انتقالية غاية في الأهمية والصعوبة، وبقدر ما توفر الثورات العربية من فرص لا تأتي إلا مرة كل مائة عام أو أكثر، بقدر ما تفرض علينا من تحديات داخلية أو خارجية في علاقاتنا مع بعضنا البعض (أحزاب، وجماعات، ودول ومنظمات) تتطلب تغليب العقل والحكمة والحوار والاستيعاب، والعمل الجاد والدؤوب ودعم الجهود الجماعية لدول الإقليم حتى نصل معا إلى تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار لدولنا بما يحقق تطلعات وآمال شعوبنا في الحرية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم، ودوما نحو الأفضل.